

واليسند وانما سميت هذه الطريق مناولة لان الشيخ
 كالمناولة الخاطئة كما مر عنه ما فيه قبل وليس من شرطها
 انشاء حديثه او عقلة الكتاب بعد ان يتخصصه الحصة تحت
 حضور الكتاب المناول بل يقع التعيين بالانشاء وان غاب
 الكتاب وسواء قال اروه عنه او لم يقل ذلك فيقول عند الرواية
 اخبرنا او حدثنا مناولة او اذنا او ناو لنا وهل له ان يطلق فيقول
 اخبرني او حدثني قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا عن غير النسخة
 المناولة الا اذا من الاختلاف ولله اعلم ثم بعد هذا
 الثلاث في القوة الطريق الرابع وهو الاجازة
 وهي ان يقول الشيخ التلميد اجرت لك ان تروي عن الكتاب
 الفلاني او مروى عنه فان قد سمعته كما يكون بذلك
 محدثا له بما في الخبر او يقول اجرت لك ان تروي
 عن ما سمع من سمعنا او مؤلفنا فاما قال اجرت لك
 ان تروي عن فلان فانه علم من النسخة وهو عند الرواية في الخبر
 ولم يقل قد سمعته جازما له العمل بما فيه دون الرواية ويقول
 عند الرواية اجاز لي او اخبرني اجازة او اذنا او انبأني
 فهو وجه الطريق المشهور وقد تراد الوجاهة
 مؤخذ من العلم من الكتاب من غير سماع ولا جازة ولا مناولة

فهذه هي

فهذه هي العلة اذا حصلت الثقة بذلك واما الرواية
 فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويقول عند اجازة او قرأت
 بخط فلان او بخط طنته خط فلان او خبرني عنه انه خط
 فلان وهذا قريب ومن يثق انه قد سمع خطه كتاب معين
 جاز له رواية العمل فيه وان لم يذكر انه سمع كل حديث
 بعينه ولكن يكفي ذلك الاجتياز النسخة التي سمعها فتعريف
 اما لو لم تكن متعينة او كانت متعينة لكن قد خرجت من يده
 مده مديرة لا يامن عليها التحريف والتصنيف في
 منظرها فانه لا يجوز له الاخذ بما فيها لا تعلق ولا رواية
 الا ما غلب على طسه انه يسلم من ذلك والاعمال اعلم
 حقيقة عنوان البحث الذي بحث يعلم ما سبق انما هو في مواد
 تدل على ان يضمن نفي الخبر وفسمته الى الصدق
 والذب ونقصها وسماة تنسها لانه قد سبق اليه
 في قوله وطريقنا الى العلم بالشيء الاجازة في قوله والاعمال اعلم
 انشاء ما في قولنا الاخبار اعلمنا اما احراز
 انشاء لانه لا يحال يشتمل على مسند ومسنده اليه ونسبه
 احدهما الى الآخر وان كانت تلك النسبة حاصلة تدل عليه في الخبر
 الا من منه الثلاثة فهو الخبر والاقرب الى الانشاء اذا عرفت

Copyrighted material King Fahd University